

البلاد للاستثمار

شركة البلاد للاستثمار المحدودة " البلاد المالية " هي شركة ذات مسؤولية محدودة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية وتمارس أنشطتها في المملكة العربية السعودية منذ العام 2008م، وهي مملوكة بالكامل لبنك البلاد، ويبلغ رأسمالها 200 مليون ريال سعودي، وتمارس نشاطها بصورة مستقلة في كافة مجالات الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية بما في ذلك الاستشارات المصرفية الاستثمارية، تمويل المشاريع كما أنها تقوم بإدارة الأصول المتمثلة في الصناديق الاستثمارية والمحافظ الخاصة وأعمال الحفظ والوساطة المالية والأوراق المالية.

الرؤية

تتمثل رؤية الشركة في أن تكون الشركة الاستثمارية الأفضل لتطلعات عملائها من قطاعي الأفراد والأعمال وموظفيها ومساهميها. و تكمن رسالتها في تقديم الحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، معوله على قدرات موظفيها الاستثمارية المحترفة والمتمرسة والتي تسعى إلى التوظيف الأمثل لاستثمارات العملاء لتحقيق أفضل العوائد.

تقرير مجلس إدارة شركة البلاد للاستثمار

(شركة ذات مسؤولية محدودة)

عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسعد مجلس مديري الشركة أن يقدم للسادة مساهمي الشركة التقرير السنوي عن أداء وأنشطة الشركة والبيانات المالية المدققة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2015م.

مقدمة:

لقد أستمرت الشركة بفضل الله وبفضل التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية وتميزها في خدمة عملائها في النمو محققه نتائج ايجابية حيث بلغت نسبة النمو بين الاعوام من 2012 الى عام 2015 (250%) في إدارة المحافظ الاستثمارية والصناديق متضمنه التغطية الكاملة لصناديق اثمار واثمار الخليجي و الصناديق الخاصة الأخرى ، كذلك الزيادة في المحافظ الخاصة و الأصول تحت الادارة AUM بنسبة تجاوزت الـ 1000% خلال تلك الفترة ويأتي ذلك بالرغم من التراجع الحاد في أسعار البترول في نهاية العام والتراجع الكبير في سوق الأسهم السعودي تبعا لذلك. وخلال العام الماضي ركزت الشركة على منتج الصناديق العقارية وكثيرة لجهود البحث عن فرص عقارية تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع عدد من شركات التطوير العقارية لإنشاء صناديق عقارية منها المدر للدخل وسيتم طرحها خلال العام 2016. كما يجري دراسة عدد من العروض مع شركات عقارية لإنشاء صناديق عقارية أخرى أسوة بصندوق الضاحية الذي تم تأسيسه في النصف الثاني من العام 2014م.

كما عززت البلاد المالية خلال العام 2015م من تواجدها في السوق السعودي كمقدم للحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية. وذلك بتقديم خدمات المصرفية الاستثمارية للشركات، والتي تشمل عمليات أسواق رأس المال مثل إدارة وتنفيذ الطرح العام، والخاص، اكتتاب حقوق الأولوية، الاندماج والاستحواذ، وخدمات التقييم المالي، والدراسات المالية التشخيصية.

وقد قامت الشركة خلال العام المالي 2015م بتنفيذ عدد من العقود من خلال فريق عملها المتخصص. حيث بلغ إجمالي الاصول الغير متداولة في خدمات الحفظ بالشركة 6.1 مليار ريال في نهاية عام 2015م.

واستشعارا من ادارة الشركة لمستقبل خدمات الحفظ نتيجة للتوجهات الحالية لفتح السوق أمام المستثمرين اللجانج قامت الشركة باستحداث ادارة لأعمال حفظ الأصول المتداولة واستقطاب فريق عمل لها من ذوي الخبرة على الصعيد المحلي والعالمي تمهيدا لانطلاق اعمال الادارة والتي يتوقع تدشينها بإذن الله في الربع الأول من العام 2016م. ومن

المتوقع زيادة في حجم الاصول المتداولة وغير المتداولة الى أكثر من 15 مليار ريال بنهاية العام الحالي 2016م.

وعلى صعيد خدمات الوساطة بالشركة يقدم قسم الوساطة سلسلة شاملة من الخدمات بما في ذلك التداول في اسواق المال من خلال مختلف وسائط إيصال الخدمات والتي تشمل عدد من المراكز التي تنتشر في عدد من مدن المملكة العربية السعودية، إضافة إلى خدمة التعامل عبر الإنترنت من خلال شبكة (مباشر) وخدمة الهاتف المصرفي من خلال مركز الوساطة المباشر.

وقد تم بنجاح مؤخراً اختبار و تطبيق نظام تداول الجديد X-Stream INET الذي تم إقراره من قبل شركة تداول، ويعد هذا النظام من أحدث أنظمة التداول التي طورتها شركة NASDAQ والذي يتميز بفعاليته وسرعته في تنفيذ الأوامر بشكل دقيق وآمن، وذلك في تداول الاسهم، الصكوك والسندات، وصناديق المؤشرات. وقد سجلت ادارة الوساطة خلال عام 2015م نمو في الحصة السوقية بنسبة 15% مقارنة بعام 2014م بالرغم من تدني حجم السيولة المتداولة في السوق بنسبة 6% خلال نفس الفترة.

كذلك تم الانتهاء من أعداد جميع الوثائق القانونية وأخذ الموافقات اللازمة استعداداً لإطلاق مشروع "التمويل بالهامش بضمان المحفظة" والذي يتوقع تدشينه خلال الربع الاول من العام 2016م، حيث يجري حالياً وضع اللمسات النهائية للنظام حتى يوائم متطلبات البلاد المالية، وكذلك الاجراءات الخاصة بإشعار الهيئة بطرح المنتج. ومن المتوقع أن يساهم هذا المنتج بإذن الله في تعزيز وزيادة الحصة السوقية للبلاد المالية وزيادة قيم التداول بسوق الأسهم السعودي، بالإضافة الى زيادة قاعدة العملاء للشركة واجمالي الأرباح المحصلة.

وكعلامة فارقة تتميز بها البلاد المالية تعد إدارة الابحاث بالشركة من اكثر ادارات الابحاث ديناميكية في الشركات المالية ، وبالنظر الى عمرها الزمني القصير الا أن إدارة الابحاث في البلاد المالية تمكنت من ترسيخ قاعدة أبحاث عن الشركات والقطاعات الرئيسية في السوق المالية السعودية تلبي احتياجات مدراء الاستثمار والصناديق المحليين والعالميين. وبالإضافة الى التقارير الاقتصادية الفصلية عن الاقتصاد السعودي يقوم فريق الأبحاث المتخصص والمؤهل بإصدار تقارير دورية عن 28 شركة سعودية بالإضافة الى تغطية فصلية موسعة عن قطاعي البنوك والتأمين، تغطي التقارير الصادرة من ادارة الأبحاث 72% من رأسمال السوق المالية السعودية. وتتواجد اصدارات ادارة الأبحاث في مجموعة من قواعد البيانات المالية العالمية كوكالة رويترز و بلومبيرغ ، كما يوجد لدى الادارة حضور دائم في وسائل الاعلام الاقتصادية الرئيسية في المنطقة.

إن التقرير السنوي المطروح بين أيديكم اليوم، يعبر بكل شفافية عما أنجزته الشركة من أعمال خلال عام 2015م، ويوضح مواطن النجاح والازدهار الذي تم تحقيقها، ونحن واثقون أننا وبفضل خبرتنا ودعم مساهمينا وعملائنا نسير في الاتجاه الصحيح الذي رسمناه للمستقبل، كما يثبت التقرير أن شركة البلاد للاستثمار بإنجازاتها السابقة والحالية والمستقبلية إن شاء الله، تبقى ثابتة بأهدافها الاستثمارية البعيدة المدى. وسوف نقوم دائماً من خلال خبرات مجلس إدارة الشركة ومديريها التنفيذيين بتكريس الجهود والموارد والخبرات نحو المزيد من النجاحات والإنجازات كوننا واحدة من الشركات الاستثمارية الوطنية الواعدة في المملكة العربية السعودية.

هذا ونتقدم بالشكر العميق إلى مساهمي ومجلس إدارة بنك البلاد الكرام على ثقتهم بشركتهم القوية والمزدهرة دائماً، وإلى أعضاء مجلس المديرين وأعضاء اللجان والمدراء التنفيذيين للشركة وموظفيها على جهودهم المخلصة، متطلعاً معكم نحو المزيد من النمو واستمرارية الربحية وتحقيق النتائج الإيجابية مستقبلاً.

والله ولي التوفيق،،،

النشاطات الرئيسية للشركة

شركة البلاد المالية هي شركة ذات مسؤولية محدودة، مرخصة من هيئة السوق المالية بموجب الترخيص رقم (37-08100)، وقد بدأت الشركة مزاوله أعمالها رسمياً بتاريخ 1429/05/20 هـ الموافق 2008/05/25م، وقد تم الترخيص للشركة لمزاوله الأنشطة التالية:

خدمات إدارة الأصول

تقدم مجموعة إدارة الأصول خدمات ومنتجات متنوعة متوافقة مع مبادئ الشريعة الاسلامية من بينها إدارة المحافظ الخاصة، وإدارة الصناديق الاستثمارية شاملة صناديق أسواق المال والتي تشمل صندوق المراهبة بالريال السعودي(مرايح) وصناديق الاستثمار للأسهم وتشمل: صندوق إثمار للأسهم الشركات السعودية المتوافق مع المعايير الشرعية (إثمار)، صندوق إثمار الخليجي، صندوق الأسهم العقارية الخليجية (عقار)، صندوق أسهم المصارف والمؤسسات المالية الخليجية (أموال)، صندوق الأسهم السعودية النقية (أصايل) وصندوق الأسهم الكويتية (السيف). وتقدم إدارة الأصول للعملاء معلومات دقيقة وبيانات عن استثماراتها بكل شفافية . كما تنشر أيضا أسعار وحدات صناديق الاستثمار وكذلك تقارير عن أداء الصناديق من خلال موقعها على شبكة الأنترنت.

ومن الخدمات المقدمة من قبل إدارة الأصول خدمات المحافظ الخاصة التي تساهم في مساعدة كبار المستثمرين من أفراد ومؤسسات، الذين يفضلون أن تكون محافظهم الاستثمارية مدارة من خلال مدراء محافظ محترفين و ذلك بمساعدة متخصصين في مجالي التحليل المالي و البحوث حيث يتم تصميم المحفظة الاستثمارية بناءً على الاحتياجات والأهداف الاستثمارية للعميل والعوائد المتوقعة والمخاطر المناسبة له، مع اخذ الآفاق الزمنية في الحسبان.

خدمات الوساطة

تقوم مجموعة الوساطة في البلاد المالية بخدمة العملاء وتنفيذ طلبات التداول الخاصة بهم من خلال فريق من الوسطاء عبر الهاتف أو باستخدام الإنترنت من خلال البلاد تداول.

من خلال " البلاد تداول " يمكن بسهولة الاطلاع على الأسعار، بيع وشراء الأسهم السعودية من أي مكان في العالم. وتتميز هذه الخدمة الإلكترونية بالسرعة وسهولة الاستخدام، وبأنها اقتصادية ومأمونة للغاية. ويمكن الوصول إلى التداول الإلكتروني من خلال الانضمام لخدمات البلاد تداول كما يشمل تقديم الخدمات من خلال الأجهزة الذكية كالأيباد وتطبيق الأيفون والأندرويد.

كما تقدم البلاد المالية خدمة التداول عبر الهاتف بالاتصال المباشر مع الوحدة المركزية لتداول الأسهم المحلية حيث يقوم نخبة من الوسطاء الأكفاء بتنفيذ أوامر العملاء مباشرة في السوق والرد على استفساراتهم بكل احترافية.

خدمات المصرفية الاستثمارية

يلتزم قسم المصرفية الاستثمارية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المتوافقة مع مبادئ الشريعة السمحة لتلبية الاحتياجات التمويلية لعملاء قطاع الأعمال ومتطلباتهم الأخرى.

يتكون فريق تمويل الشركات من خبراء مؤهلين قادرين على تقديم الحلول المناسبة لتحقيق أهداف العملاء من خلال الاستفادة من خبرة البلاد المالية القوية في الأسواق السعودية، وقاعدة العملاء الواسعة، والعلاقات القوية مع مختلف المؤسسات المالية والجهات التنظيمية السعودية، بالإضافة إلى شبكة التوزيع الواسعة لبنك البلاد في المملكة.

ومن الخدمات الأساسية المقدمة: خدمات الاستشارات المالية وإدارة الاكتتابات والتعهد بالتغطية. بالإضافة إلى خدمات الحفظ وإدارة نظام الاكتتابات العامة وخدمات الجهات المستلمة.

خدمات الأبحاث والمشورة

تسعى إدارة الأبحاث والمشورة في البلاد المالية لرفع الوعي لدى عموم المستثمرين عبر إصدار العديد من المنتجات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكل يسر وسهولة وتشمل هذه المنتجات ما يلي:

■ **أبحاث السوق المالية السعودية:** تصدر هذه التقارير نهاية موسم إعلانات نتائج الشركات الفصلية. وتغطي الأرباح التفصيلية للشركات والأرباح المجمعة للقطاعات والسوق مع مقارنتها بنفس الفترة المماثلة من العام السابق ، وتحتوي أهم المؤشرات المالية للشركات المدرجة والقطاعات والسوق.

■ **أبحاث قطاعات السوق:** تغطي هذه التقارير أهم قطاعات السوق المالية السعودية وتلقي الضوء بشكل تفصيلي على أهم تطورات القطاع من أرباح القطاع إلى قطاعات الأعمال وحتى المؤشرات المالية. تصدر هذه التقارير بشكل ربع سنوي ، حاليًا تغطي قطاعي المصارف والتأمين .

أبحاث الشركات: يصدر فريق الأبحاث عدداً من التقارير تتضمن تغطية تفصيلية لبعض الشركات المختارة حيث تتم متابعة هذه الشركات ماليًا وتحليل أداءها والتنبؤ بنتائجها المالية المستقبلية للمساعدة في اتخاذ قرار استثماري حولها إما بزيادة أو خفض المراكز أو بالحياد وتعد هذه التقارير أداة استرشادية تعطي المستثمر نظرة مستقبلية حول أداء هذه الشركات.

التقارير الاقتصادية: إصدار فصلي معني بتحليل الاتجاهات في البيانات الاقتصادية الكلية العالمية مع التحليل المتعمق للاقتصاد السعودي.

الشركات التابعة

لم تشتمل القوائم المالية للشركة على أي قوائم مالية لأي من الشركات التي تشارك فيها البلاد المالية والتي هي عبارة عن شركات "ذات غرض خاص" تقوم الشركة بأنشائها كمتطلب لحفظ أصول الصناديق الخاصة أو الصناديق العقارية حسب أنظمة ولوائح هيئة السوق المالية، وتتفاوت نسبة تملك الشركة بهذه الشركات علماً بأن جميع الشركات سعودية المنشأ.

مرفق: قائمة بالشركات "ذات الغرض الخاص" القائمة خلال العام 2015م.

أبرز أحداث العام 2015م

أصدر مجلس إدارة بنك البلاد خلال اجتماعه المنعقد في 2015/12/14م بناءً على ما تم رفعه من مجلس إدارة الشركة، بتحويل الكيان القانوني لشركة البلاد للاستثمار من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة مغلقة، وقد تم اعتماد خطة زمنية للانتهاء من تحويل الشركة إلى شركة مساهمة بإذن الله خلال العام 2016م.

كان من أهداف الشركة لعام 2015م تأسيس إدارة لحوكمة الشركة وتعيين مدير لها يتولى بالإضافة إلى إدارة الحوكمة مهام سكرتاريا الشركة "الأمين العام". وكذلك أعداد دليل لحوكمة الشركة وتطبيقه وفقاً لأفضل الممارسات وبما يحقق الالتزام الكامل بتعاميم الهيئة رقم (519/6) بتاريخ 1432/02/20هـ الموافق 2011/01/24م، ورقم (01731/6) بتاريخ 1433/5/3هـ الموافق 2012/3/26م ورقم (ص/16/19/6) بتاريخ 1437/3/23هـ الموافق 2016/1/3، حيث تتضمن التعاميم إلزام الأشخاص المرخص لهم بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة. وفي سبيل إنجاز ذلك الهدف قامت إدارة الشركة بما يلي:

- تعيين السادة PWC كمستشار لمراجعة سياسات الحوكمة في الشركة وأعداد دليل حوكمة شامل للشركة يغطي كافة الانظمة بالإضافة الى افضل الممارسات. وقد تم الانتهاء خلال العام 2015م من اعداد تقرير الفجوة التنظيمية في سياسات الحوكمة بالشركة، وكذلك اعداد الدليل الشامل للحوكمة. ويتم مراجعته تمهيدا لاعتماده والبدء في تطبيقه خلال العام 2016م.

- تم استحداث ادارة الحوكمة بالشركة في الهيكل التنظيمي وتم استقطاب مدير لها من ذوي الخبرة والكفاءة.

- تم استحداث ادارة لأعمال حفظ الأصول المتداولة واستقطاب فريق عمل لها من ذوي الخبرة على الصعيد المحلي والعالمي .

- تم تطبيق نظام تداول الجديد X-Stream INET الذي تم إقراره من قبل شركة تداول.

خط الشركة والتوقعات المستقبلية

تعتمد سياسة البلاد المالية على استراتيجية واضحة تم اعتمادها من قبل مجلس إدارتها تهدف إلى النمو المتوازن وكسب حصة سوقية أكبر وذلك من خلال التركيز على التميز في الأداء والتنوع في الخدمة لإثراء تجربة العملاء، من خلال العديد من المبادرات التي تعزز العمليات في الشركة، آخذةً بعين الاعتبار تطورات السوق ومتطلبات الجهات التنظيمية، كما تهدف تلك المبادرات الاستراتيجية لدعم العملاء الحاليين والمستقبليين للشركة، كما وتهدف الاستراتيجية المعتمدة للاستفادة من الفرص المتاحة في السوق حالياً للوصول إلى النمو الأقصى وزيادة الحصة السوقية ورفع معايير الجودة للخدمات المقدمة بطرح منتجات وخدمات جديدة وتطوير البنية التحتية مع الأخذ بعين الاعتبار التوقعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية على الرغم من تزايد المنافسة في السوق.

كما تتوقع الشركة مستقبلاً مواصلة النمو على مستوى جميع القطاعات وتطوير أنشطتها في مجال الخدمات الاستثمارية للأفراد والشركات وطرح عدد من منتجاتها التي تخدم القطاعين والتي سوف يكون لها الأثر في تحقيق الاهداف وتعزيز قاعدة العملاء. ومنها "خدمات الحفظ" التي تعتزم الشركة تدشينها خلال العام 2016م حيث تقوم رؤيه البلاد المالية لهذا المنتج أن تصبح أول مقدم خدمات الحفظ تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية في السوق السعودي. وكذلك منتج "التمويل بالهامش بضمان المحفظة" والذي تهدف الشركة من خلال طرحه - بإذن الله - الى تعزيز وزيادة الحصة السوقية للبلاد المالية وزيادة قيم التداول بسوق الأسهم السعودي، بالإضافة الى زيادة قاعدة العملاء للشركة واجمالي

الأرباح المحصلة. حيث ان الاستراتيجية الموضوعة للوصول الى هذه الأهداف تتمحور في ثلاث نقاط رئيسية:

■ اتاحة الفرصة لعملاء البلاد المالية للحصول على هذه الخدمة التمويلية بسهولة من خلال نظام آلي متكامل لا يستوجب تكبد العميل عناء الحضور الشخصي.

■ منح عملاء الشركة خصومات على تكلفة التمويل عند عدم الاستفادة من جزء من مبلغ التمويل خلال فترة التمويل، وفي حال عدم الاستفادة من كامل مبلغ التمويل فإن الخصم قد يصل الى 100%.

■ تمويل عملاء البلاد من رأس مال شركة البلاد المالية ما أمكن ذلك كخيار استثماري للشركة وذلك لزيادة الربحية من خلال احتساب هوامش ربح على المبالغ الممولة. واللجوء بعد ذلك الى الاقتراض بهدف توفير التمويل اللازم لعملائها.

ومن أولويات الشركة الاستراتيجية الرئيسية أيضاً تقديم خدمات متطورة ومصممة خصيصاً للعميل وتناسب احتياجات عملاء الشركة الكرام. من خلال منظومة دعم كامل من أحدث الأنظمة وفريق خاص من الموظفين ذوي الخبرة والمهنية. مع التزام الشركة بأن تقدم لعملائها خدمة أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وفق أعلى المعايير الممكنة، حيث تشكل البلاد المالية حالياً واحدة من أكبر مقدمي خدمات الوصاية على الأصول العقارية والممتلكات الخاصة.

كما تطمح الشركة لمزيد من التوسع والانتشار من خلال زيادة عدد فروعها الحالية وافتتاح فروع جديدة في كل من المنطقتين الغربية والشرقية لتعزيز حصتها السوقية خلال العام القادم، ورفع مستوى رضا العملاء. إضافة إلى تحقيق النمو المستهدف في الإيرادات.

ملخص النتائج المالية كما في 31 ديسمبر 2015م

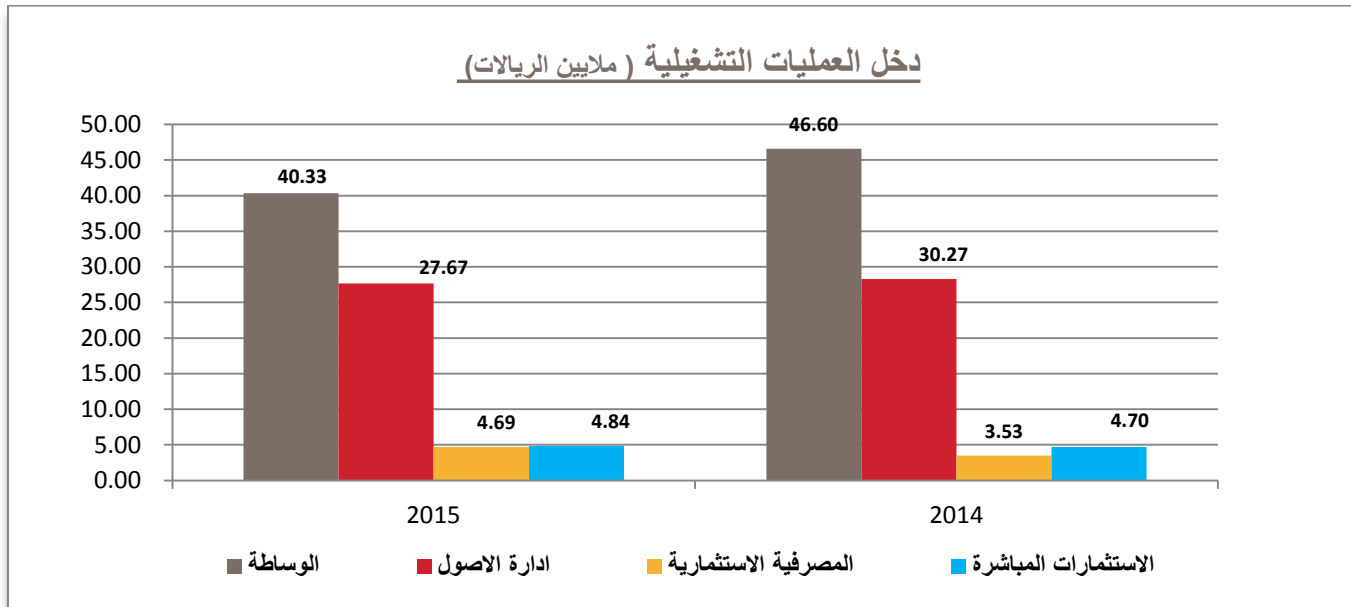
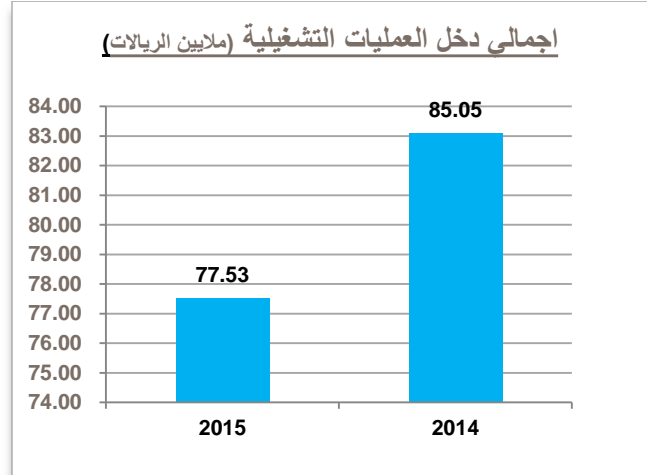
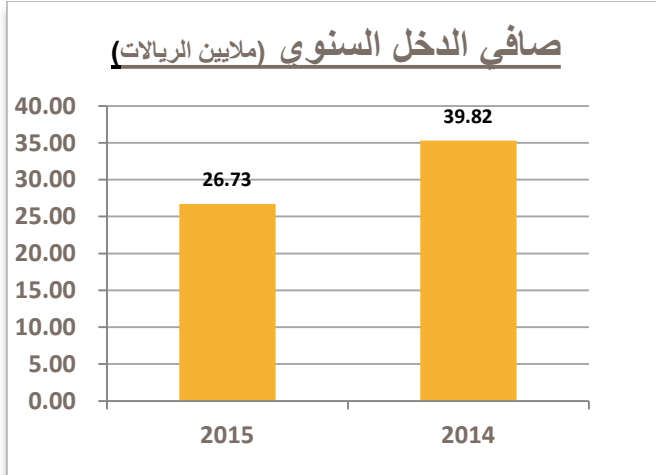
النتائج التشغيلية :

بلغ صافي الربح (26.73 مليون) ريال سعودي للعام 2015م بانخفاض 33% مقارنة بالعام 2014م حيث بلغ صافي الربح (39.82 مليون) ريال سعودي، و بلغت نسبة النمو السنوي المركبة ما يعادل 11.3% منذ عام 2011م. ويرجع سبب هذا الانخفاض لعدة اسباب منها زيادة اجمالي المصاريف التشغيلية خلال العام 2015م (50.06 مليون) ريال بنسبة بلغت 17% مقارنة مع العام 2014م الذي بلغت مصاريفه التشغيلية (42.72 مليون) ريال، وانخفاض في اجمالي اليرادات الخاصة بالعمليات التشغيلية لتبلغ (77.53 مليون) ريال لعام 2015م بانخفاض بلغ 9% عن العام 2014م والذي بلغت ايراداته مبلغ (85.05 مليون) ريال ، وبرز التغيرات كانت في انخفاض إيرادات قسم الوساطة لعام 2015 بنسبة بلغت 13.4% مقارنة بعام 2014 وهي أعلى نسبة انخفاض في الإيرادات مقارنة بأنشطة الشركة الأخرى، بينما ارتفعت إيرادات المصرفية الاستثمارية بنسبة 33% لعام 2015 مقارنة بعام 2014.

نسبة التغير	2015	2014	(مليون ريال)
			اليرادات
			الوساطة
-13.04%	40.33	46.60	
			ادارة الاصول
-9%	27.67	30.27	
			المصرفية الاستثمارية
34%	4.69	3.53	
			الاستثمارات المباشرة
3%	4.84	4.65	
			اجمالي اليرادات
-9%	77.53	85.05	
			المصاريف التشغيلية
			الرواتب
12.4%	(30.71)	(27.33)	
			اجار الموقع
-21%	(4.50)	(3.78)	
			مصروفات اخرى
52%	(8.49)	(6.61)	
			انخفاض قيمة الاستثمار
0%	(1.36)	0.00	
			مصاريف بنك البلاد
0%	(5.00)	(5.00)	
			اجمالي المصاريف التشغيلية
17%	(50.06)	(42.72)	
			الدخل قبل الزكاة
-35%	27.47	42.33	

المصاريف الزكوية

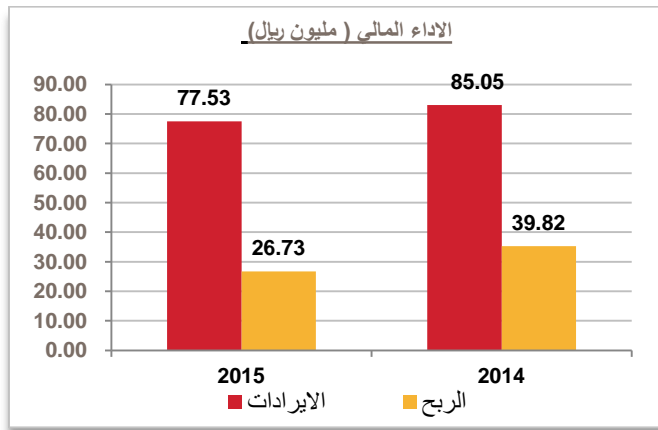
-	(0.75)	(2.50)	اجمالي الزكاة
-		(1.00)	الزكاة المحملة للسنة
-	0.00	(1.50)	تعديل سنوات سابقة
-33%	26.73	39.82	صافي الدخل



تحليل الاداء:

كان للتغيرات المالية والاقتصادية التي شهدتها السوق المالي خلال العام 2015م، بالإضافة الي الازعاج الاقتصادية العالمية التي تأثرت اجمالاً بتذبذب اسعار النفط الدور المؤثر في اداء السوق المالي السعودي والذي ساهم بانخفاض قيمة الايرادات حيث بلغ هامش الربح (34.5%) لعام 2015 مقارنة بعام 2014 الذي بلغ (46.8%)، وقامت الادارة العليا بالشركة بتبني خطة لإعادة هيكلة بعض الادارات بالشركة للمساهمة في تطوير الاعمال والفصل بين اعمال الشركة والخدمات المقدمة من بنك البلاد والتي ساهمت في ارتفاع نسبة التوظيف بالشركة بنسبة بلغت 29% لعام 2015م والتي ساهمت بانخفاض متوسط الدخل ليعادل مبلغ (371 الف) ريال سعودي خلال العام 2015م مقارنة بعام 2014م الذي بلغ (711 الف) ريال سعودي.

ومن جهة اخري ارتفع حجم الاصول المدارة بالشركة خلال العام 2015م بنسبة 24.47%، لتبلغ (11.75 مليار) ريال مقارنة بعام 2014م حيث بلغ اجمالي الاصول المدارة مبلغ (9.4 مليار) ريال سعودي فقط.

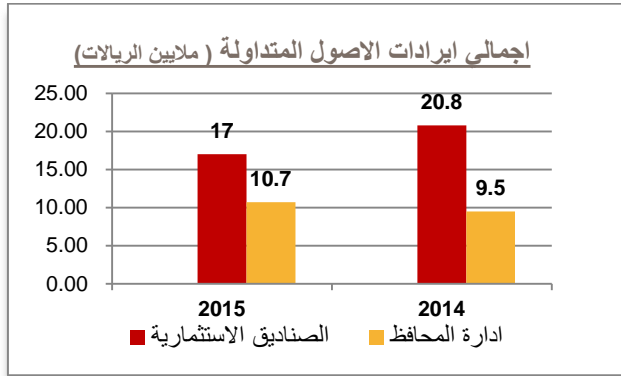


التغير	2015	2014	البند - (مليون ريال)
-9%	77.53	85.05	الايرادات
-33%	26.73	39.82	الربح
	34.50%	46.80%	هامش الربح
29%	72	56	عدد الموظفين
-48%	371,306	711,039	الربح / للموظف
24.47%	11.75	9.4	الأصول المدارة (مليارات)

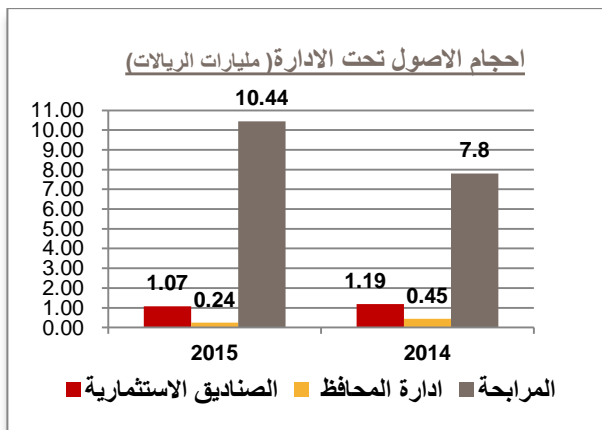
تحليل إجمالي الإيرادات حسب القطاعات الرئيسية

الأصول:

بلغ إجمالي الأصول المدارة من قبل إدارة الأصول بالشركة (11.75 مليار ريال سعودي) بارتفاع بلغت نسبته 24.47% لعام 2015م الذي نتج عن زياده في احجام صفقات المرابحة المدارة من قبل الادارة. وارتفعت إجمالي الأصول المدارة من قبل ادارة الأصول والمتمثلة بالحسابات الخاصة بالمرابحات (10.44 مليار) ريال بنسبة ارتفاع بلغت 33.85% عن العام 2014م والتي اثرت ايجابا على نسبة النمو السنوية المركبة وقدر الارتفاع 42.95%. وكان لداء مؤشر السوق السعودي خلال العام 2015م تأثير سلبي مما ساهم في انخفاض إيرادات الصناديق الاستثمارية بنسبة انخفاض بلغت 18.27% عن العام 2014م. ونتج عن ذلك انخفاض في إجمالي إيرادات الادارة بنسبة بلغت 8.58% مقارنة بالعام 2014م.



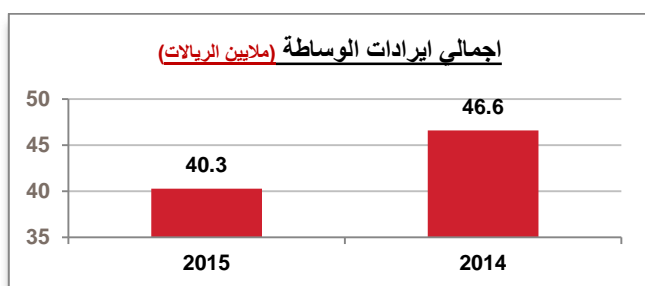
البند - (مليون ريال)	2015	2014	التغير (%)
الإيرادات			
الصناديق الاستثمارية	17	20.8	-18.27%
ادارة المحافظ	10.7	9.5	12.63%
إجمالي الإيرادات	27.7	30.30	-8.58%



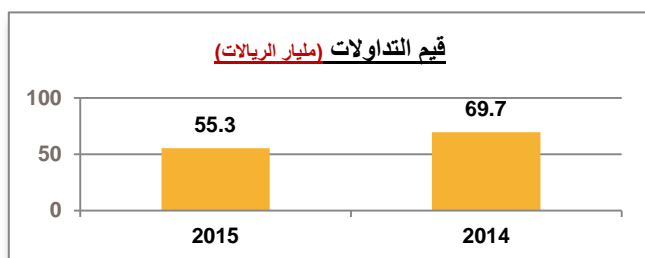
البند - (مليار ريال)	2015	2014	التغير (%)
الأصول تحت الإدارة			
الصناديق الاستثمارية	1.07	1.19	-10.08%
ادارة المحافظ	0.24	0.45	-46.67%
المرابحة	10.44	7.8	33.85%
إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة	11.75	9.44	24.47%

الوساطة:

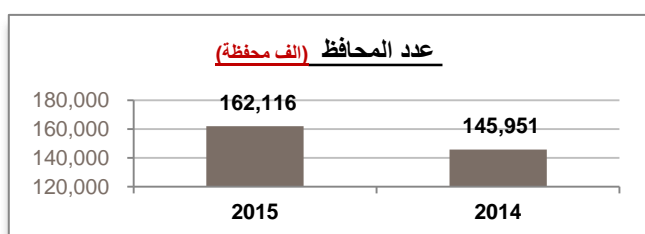
كان لأداء السوق المالي السعودي خلال العام 2015م التأثير السلبي حيث أدى الي انخفاض في قيمة التداولات بنسبة 21% حيث بلغت قيمة التداولات (55.3 مليار ريال سعودي مقارنة بعام 2014م الذي بلغت قيمة التداولات فيه ما يعادل (69.7 مليار ريال سعودي، بالإضافة الي النتائج التي ترتبت من ارتفاع عدد المحافظ لتبلغ نسبة الارتفاع ما يعادل (11%) ليبلغ عدد المحافظ (162 الف) محفظة خلال العام 2015م مقارنة بعدد المحافظ للعام 2014م الذي بلغ (146 الف) محفظة. لم يؤدي الانخفاض في قيمة التداولات لعام 2015م لحدوث نتائج سلبية وكان له الأثر في تقدم مرتبة الشركة لتحتل المرتبة (11) بين الشركات المالية، بينما احتلت الشركة المرتبة (13) للعام 2014م و انعكس ذلك ايجابيا في ارتفاع الحصة السوقية ارتفاع طفيفا بنسبة (0.05%) والتي بلغت (1.67%) مقارنة بالشركات الاخرى.



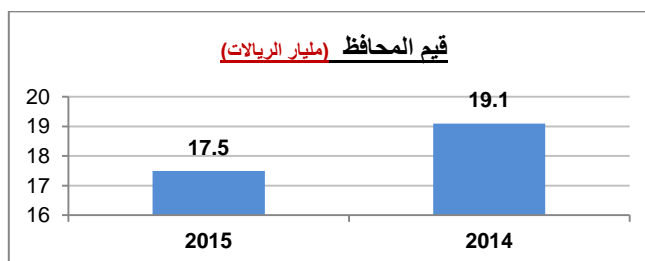
البند - (مليون ريال)	2015	2014	نسبة التغير
اجمالي ايرادات الوساطة	40.3	46.6	-14%



البند - (مليار ريال)	2015	2014	نسبة التغير
اجمالي قيمة التداول	55.3	69.7	-21%



البند - (ألف محفظة)	2015	2014	نسبة التغير
اجمالي عدد المحافظ	162,116	145,951	11%



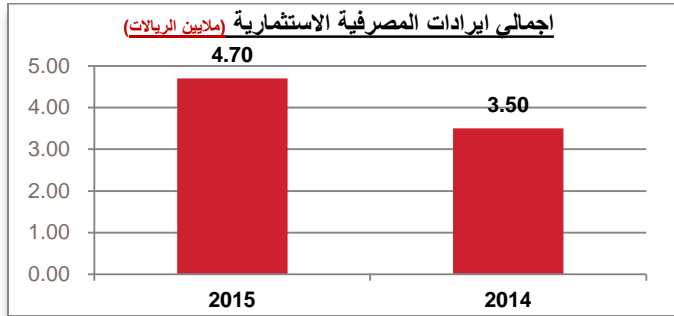
البند - (مليار ريال)	2015	2014	نسبة التغير
اجمالي قيمة المحافظ	17.5	19.1	-8%

المصرفية الاستثمارية:

اثمرت المباحثات المتقدمة التي خاضتها ادارة المصرفية الاستثمارية بالشركة مع العملاء المحتملين فيما يتعلق بالخدمات المقدمة والمتمثلة في تقديم الاستشارات المالية، ترتيب عمليات التمويل المتعددة الأطراف بالإضافة الي الاكتتابات.

بلغت ايرادات الخدمات المقدمة للحفاظ (4.7 مليون ريال سعودي للعام 2015م بنسبة ارتفاع (161%) مقارنة بالعام 2014 الذي بلغت ايراداته (1.8 مليون ريال سعودي، كما بلغت قيمة الأصول الخاضعة للحفاظ (6.4 مليار) ريال في عام 2015م بارتفاع مقداره 60% مقارنة بالعام 2014م حيث بلغت قيمة الاصول الخاضعة للحفاظ (4 مليار) ريال.

وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة فقد أرتفع عدد العملاء والذي بلغ 12 عميل مقارنة بعام 2014م الذي بلغ عدد العملاء فيه 9 عملاء فقط. كذلك سجل ارتفاع في عدد الصناديق ليلعب عدد (28) صندوق في عام 2015 مقارنة بعام 2014م حيث بلغ عدد الصناديق (18) صندوق.



البند - (مليون ريال)	2015	2014	نسبة التغير
ايرادات المصرفية الاستثمارية			
اسواق الاسهم	-	1.70	-
اسواق الدين	-	-	-
الحفظ	4.70	1.80	161%
اجمالي ايرادات المصرفية الاستثمارية	4.70	3.50	34%

البند	2015	2014	نسبة التغير
الاصول الخاضعة للحفاظ (مليار ريال)	6.40	4.00	60%
عدد العملاء	12.00	9.00	33%
عدد الصناديق	28.00	18.00	56%
الحصة السوقية	9.12%	8.50%	7.29%

حوكمة البلاد المالية

تلتزم البلاد المالية بتطوير ممارسات حوكمة فعالة وشفافة ومسؤولة. وتتمثل فلسفتها للحوكمة بتبني ممارسات تهدف الى أن تكون الحوكمة اداة فاعلة تساعد مجلس الإدارة في تنفيذ مهامه بصورة بناءة وتحقيق الإشراف الفعلى على الشركة و انشطتها. و يتحقق ذلك عن طريق الالتزام بقواعد هيئة السوق المالية السعودية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية والمتطلبات الأخرى.

ورغم ايمان الشركة أنه ليس هناك نموذج أوجد للحوكمة إلا انه قد ثبت وجود سمات مشتركة للمبادئ و الممارسات الجيدة للحوكمة في الأساليب التي تنتهجها المؤسسات الأخرى وهذا ما تبنته الشركة . الا ان مبادئ حوكمة الشركات هي تطورية بطبيعتها وبالتالي يجب أن تتطور وتتغير طبقاً للظرف مما يهيئ الشركة ان تظل في وضع تنافسي قوي في سوق متغير. لذلك ستسعى الشركة دائماً لتطوير مبادئ حوكمتها لكي تفي باحتياجات الزمن وما يُستجد من الفرص لتحقيق اكبر منفعة للمساهمين.

أطار وهيكل الحوكمة

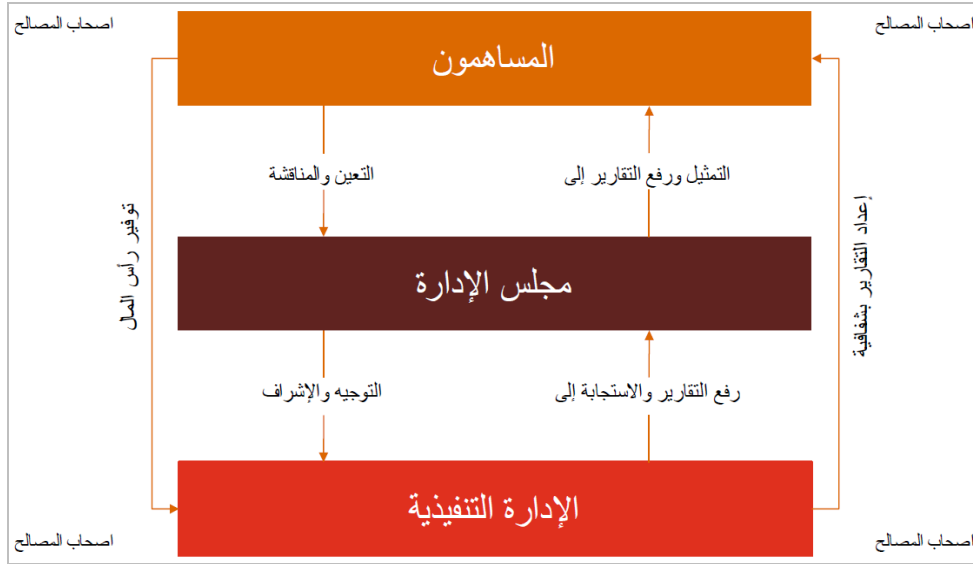
تعتمد فاعلية حوكمة الشركات على وجود مجلس إدارة مستقل ومثابر وملتزم وفعال ، ومن هذا المنطلق تقع على عاتق مجلس إدارة البلاد المالية مسؤولية الوفاء بالمتطلبات التشريعية و قواعد الحوكمة كما أقرتها قواعد ولوائح هيئة السوق المالية السعودية.

لذلك يمنح هذا الإطار مجلس إدارة البلاد المالية الأسس المطلوبة لوضع وتطبيق ومراقبة معايير وسياسات حوكمة الشركة مما يؤسس لتبني ممارسات الحوكمة وقواعد الالتزام القانوني و الممارسة المهنية في مختلف دوائر وأقسام البلاد المالية.

وقد أعدت البلاد المالية دليل حوكمتها بناءً على افضل الممارسات لتفصيل قواعد وسياسات حوكمة الشركة وسرد المسؤوليات والإجراءات الضرورية التي تُشكّل أسس لشركة تعمل وفقاً لحوكمة جيدة .

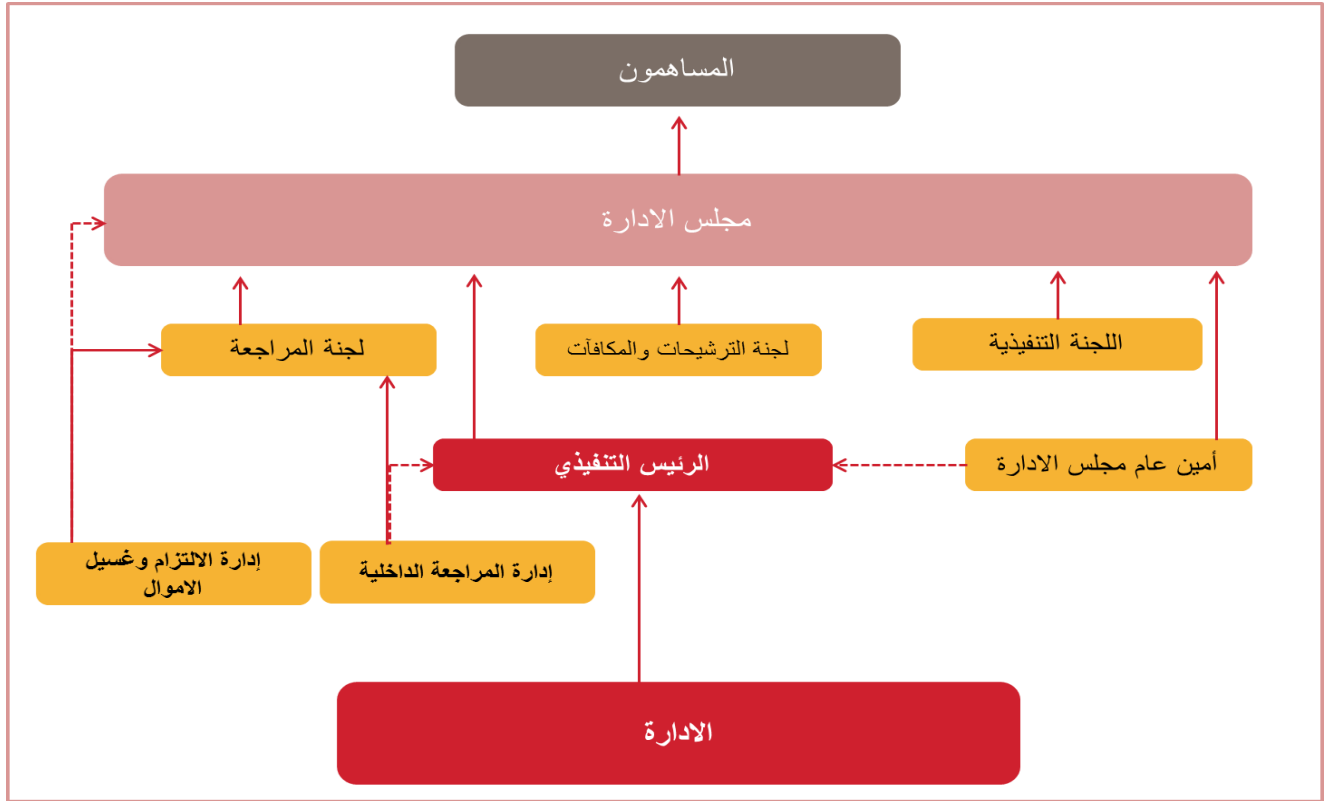
وتؤمن البلاد المالية ان التنفيذ الناجح للممارسات الجيدة لحوكمة البلاد المالية يعتمد على نهج يتجاوز الالتزام البسيط بالمتطلبات القانونية، ويتحقق عندما يتم تبني ثقافة الأمانة والمسؤولية والممارسات المسؤولة من جميع الاطراف المعنية داخل الشركة.

وقد أنهت البلاد المالية من مشروع تطوير أطار وهيكل حوكمة الشركة في أواخر العام 2015م ويتوقع اعتماده بإذن الله في الربع الأول من العام 2016م، وسيتم مراجعته سنوياً بهدف التحقق من أن يكون مواكباً لأفضل الممارسات.



يعتمد الإطار العام لحكومة البلاد المالية على العلاقات و نظم العمل بين الكيانات الممثلة للبنية التنظيمية لنظام الحوكمة. وتتألف العلاقة بين المساهمين والإدارة في توفير المساهمين لرأس المال الذي تقوم الإدارة بتشغيله لتحقيق العائد المناسب لاستثمارات المساهمين، كما يقوم المدراء بتزويد المساهمين بتقارير دورية مالية وتشغيلية عن أداء الشركة. كما يقوم المساهمين بانتخاب هيئة إشرافية تتمثل في مجلس الإدارة الذي يقوم بتمثيل مصالحهم. و يُعنى مجلس الإدارة بالتوجيه الاستراتيجي للإدارة التنفيذية والإشراف على أداء المدراء بالبلاد المالية. وبذلك يكون مدراء البلاد المالية هم مسؤولين تجاه مجلس الإدارة وهو بدوره مسؤول تجاه المساهمين عبر الجمعية العمومية السنوية.

كما أن للإطار العام لحكومة البلاد المالية جانب خارجي يركّز على العلاقة بين البلاد المالية وأصحاب المصالح، وهم أولئك الأفراد أو المؤسسات المنتفعة من البلاد المالية بصفة مباشرة أو غير مباشرة وقد تتعاضم مصالحهم عبر التشريعات التي تستنها الدولة أو العقود المبرمة مع البلاد المالية أو عبر العلاقة الاجتماعية أو الجغرافية. و يشمل أصحاب المصالح المستثمرين، والموظفين، والدائنين والموردين والمستهلكين والهيئات النظامية والمصالح الحكومية والمجتمع القاطن في المنطقة التي تعمل فيها البلاد المالية.



مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

مجلس الادارة :

يقوم مجلس إدارة البلاد المالية بالإشراف على إدارة نشاط وشؤون الشركة، و تتمثل المسؤولية الرئيسية لمجلس الإدارة في الحرص على قدرة الشركة على الاستمرار والتأكد من إدارتها بشكل يخدم مصلحة المساهمين ككل، وبذات الوقت مراعاة مصالح أصحاب المصلحة ، ويتولى مجلس الإدارة وضع سياسة الشركة ويقدم التوجيه والمشورة والنصح للرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين الذين يديرون نشاط وشؤون الشركة .

ويتألف مجلس ادارة البلاد المالية وفقاً لآخر تعديل تم إقراره من مجلس إدارة بنك البلاد في 2015/12/02م من ستة أعضاء، تم تعيين 4 منهم من قبل مجلس إدارة بنك البلاد " مالك الشركة" ، واثنان منهم مستقلان تم اختيارهم من قبل مجلس إدارة بنك البلاد بعد ترشيحهم من قبل الأعضاء المعيّنين ممن تتوافر فيهم متطلبات الاستقلالية والخبرة المشروطة فيما ينطبق على الشركة من نظم ولوائح الأوراق المالية وسوق المال.

على ضوء ذلك فقد كان تشكيل مجلس الإدارة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2015 م من الأعضاء التالية أسماءهم والذين صنفتم عضويتهم بحسب ما جاء في التعميم رقم (519/6) بتاريخ 1432/2/20 هـ الموافق 2011/1/24 م والمتعلق بالزام الأشخاص المرخص لهم بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة:

الشركات التي يشارك عضو مجلس الإدارة في عضويتها بصفته الشخصية أو ممثلاً عن شخص اعتباري		صفة العضوية	المنصب	الأعضاء
الشركات المساهمة	الشركات الأخرى			
<ul style="list-style-type: none"> بنك البلاد شركة المكتبة للتسويق 	<ul style="list-style-type: none"> نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية. عضو مؤسس بمؤسسة اليمامة الصحفية شركة خالد عبدالعزيز المقيمن وأولاده القابضة. شركة الاستثمار العائلي. 	غير تنفيذي	رئيس المجلس	خالد بن عبدالعزيز المقيمن
<ul style="list-style-type: none"> بنك البلاد 	<ul style="list-style-type: none"> الشركة الوطنية للخدمات البترولية(السعودية). شركة الوفاء العالمية. شركة الحكمة للاستثمار التجاري والصناعي. شركة الاستثمار العائلي. 	غير تنفيذي	رئيس المجلس	فهد بن عبدالله بن دخيل
<ul style="list-style-type: none"> بنك البلاد شركة الاسمنت السعودية الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني " ولاء " شركة تكوين المتطورة للصناعات. شركة تمكين للاستثمار والتطوير العقاري. 		غير تنفيذي	عضو المجلس	خالد بن عبدالرحمن الراجحي
		غير تنفيذي	عضو المجلس	خالد بن سليمان الجاسر
	<ul style="list-style-type: none"> شركة تداوي السعودية للرعاية الصحية شركة كودو 	مستقل	عضو المجلس	حسام بن يوسف رضوان
	<ul style="list-style-type: none"> شركة محمد ابراهيم السبيعي وأولاده للاستثمار 	مستقل	عضو المجلس	خالد بن صالح الهذال

اجتماعات مجلس الادارة :

خلال العام 2015 م عقد مجلس إدارة البلاد المالية أربعة اجتماعات، ويبين الجدول التالي بيانات تلك الاجتماعات وسجل حضور الأعضاء خلال السنة:

الاعضاء	تاريخ الاجتماع				نوع العضوية
	10/21	6/21	4/21	1/15	
خالد بن عبدالعزيز المقيرن	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي
فهد بن عبدالله بن دخيل	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي
خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي
خالد بن سليمان الجاسر	✓	✓	✓	✓	غير تنفيذي
حسام بن يوسف رضوان	✓	✓	✓	✓	مستقل
خالد بن صالح الهذال	✓	✓	✓	✓	مستقل

لجان مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان لمساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الإشرافية، وهذه اللجان هي : لجنة المراجعة ، لجنة الترشيحات والمكافآت واللجنة التنفيذية.

1. لجنة المراجعة

تقوم لجنة المراجعة وهي احدى اللجان التابعة لمجلس إدارة الشركة بمساعدة أعضاء مجلس الإدارة في أداء مسؤولياتهم الإشرافية المتعلقة بالآتي:

- عمليات المراجعة والمحاسبة وإصدار التقارير المالية بصورة عامة،
- نُظْم الرقابة الداخلية للشركة المتصلة بالمالية والمحاسبة والامتثال القانوني والتصرفات الأخلاقية،
- القوائم المالية للشركة والمعلومات المالية الأخرى التي تقدمها الشركة لمساهميها وعموم الجمهور والجهات الأخرى،
- امتثال الشركة للمتطلبات القانونية والنظامية،
- أداء إدارة المراجعة الداخلية للشركة والمراجعيين المستقلين.

وفقا لهذه المهام، ستشجع اللجنة التحسين المستمر - وتعزيز الالتزام - بسياسات وإجراءات وممارسات الشركة على كافة المستويات فيما يتعلق بمسؤولياتها.

وتقوم اللجنة بالمحافظة على علاقات عمل فعالة مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراجعين الداخليين والخارجيين في أداء واجباتها، ولكي تقوم اللجنة بهذا الدور بفعالية يحرص كل عضو في اللجنة على استيعاب مسؤوليات عضويته باللجنة بالتفصيل إضافة إلى فهم نشاط الشركة وعملياتها والمخاطر المرتبطة بنشاطها.

يتمثل دور اللجنة الإشرافي في المقام الأول، بالرغم من امتلاكها للصلاحيات والمسؤوليات. وبالتالي فليس من واجبات اللجنة القيام بمهام المراجعة أو تحديد مدى اكتمال أو دقة البيانات والإفصاحات المالية للشركة طبقاً للوائح والقوانين ، فتلك المسؤوليات تقع على عاتق الإدارة التنفيذية والمراجعين المستقلين.

تشكيل لجنة المراجعة واجتماعاتها:

كان تشكيل لجنة المراجعة كما في تاريخ 13 ديسمبر 2015 م من الأعضاء التالية أسماءهم والذين صنفت عضويتهم بحسب وثيقة مبادئ حوكمة الشركة. كما بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال العام (5) اجتماعات، جاءت على النحو التالي :

تاريخ الاجتماع					نوع العضوية	الاعضاء
11/12	9/8	6/10	5/12	2/23		
✓	✓	✓	✓	✓	عضو مستقل من خارج المجلس	الدكتور إبراهيم بن عبدالرحمن البراك رئيس اللجنة
✓	✓	✓	✓	✓	عضو مستقل من خارج المجلس	يوسف بن أحمد البورشيد عضو اللجنة
			✓	✓	عضو مستقل من خارج المجلس	الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس عضو اللجنة *
✓	✓				مستقل	حسام بن يوسف رضوان عضو اللجنة

*بتاريخ 2015/6/10م تقدم الدكتور أحمد المغامس باستقالته من عضوية اللجنة، وحل محله عضو مجلس المديرين المستقل الاستاذ حسام رضوان بعد تعيينه من قبل مجلس المديرين في 2015/6/21م.

2. لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس إدارة الشركة بمساعدة مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياته الرقابية الإشرافية فيما يتعلق بالآتي:

- تحديد الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاء مجلس إدارة ورفع توصيات إلى مجلس الإدارة بالمرشحين للانتخاب أثناء الجمعية العمومية السنوية التالية،
- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة عن كل مرشح في كل لجنة تابعة لمجلس الإدارة،
- الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بمكافآت كل عضو مجلس إدارة أو مدير تنفيذي،
- تحضير ونشر تقرير سنوي من اللجنة حول مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين وتقارير أخرى حسب متطلبات القوانين المرعية لسوق المال والأوراق المالية،
- مسائل متعلقة بمجال الموارد البشرية وتشمل التوظيف والتقييم والمكافآت والإحلال الوظيفي لمناصب الإدارة العليا ومناصب أخرى حساسة

تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت واجتماعاتها:

بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال العام 2015م (3) اجتماعات، وتضم اللجنة الأعضاء التالية أسمائهم:

الاعضاء	نوع العضوية	تاريخ الاجتماع		
		1/22	2/15	6/21
خالد بن صالح الهذال رئيس اللجنة	مستقل	✓	✓	✓
فهد بن عبدالله بن دخيل عضو اللجنة	غير تنفيذي	✓	✓	✓
أيهم بن محمد اليوسف* عضو اللجنة	تنفيذي	✓	✓	✓

* تقدم الاستاذ/ ايهم بن محمد اليوسف (الرئيس التنفيذي) للبلاد المالية باستقالته في 2015/10/21م. ولم يتم تعين بديلا عنه في عضوية اللجنة حتى 2015/12/31م.

3. اللجنة التنفيذية

أن الغرض من إنشاء اللجنة التنفيذية التابعة لمجلس إدارة الشركة هو مساعدة المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته، والقيام بالمهام والأنشطة حسب الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة وذلك لتسهيل العمليات التشغيلية للشركة. و يجب أن تكون الوظائف التالية بمثابة أنشطة متكررة للجنة في أداء مسؤولياتها. يتم تحديد هذه الوظائف كإرشادات مع أخذ بالاعتبار أن الشركة قد تغير من هذه الإرشادات بما يتناسب مع أنشطة الشركة.

تقوم اللجنة بمساعدة المجلس في أداء الأنشطة والمهام حسب الصلاحيات المفوضة لها من قبل مجلس الإدارة وذلك لتسهيل عمليات الشركة. والمساعدة في تطوير تطوير أهداف الشركة الاستراتيجية الرئيسية واستراتيجيات الاستثمار. و الموافقة عليها أيضا، مراجعة استراتيجية لأداء الشركة وبشكل دوري، لتحديد ما إذا كانت الشركة قامت بتحقيق أهدافها على المدى القصير والبعيد، الموافقة على جميع القرارات الاستثمارية الكبرى، وذلك تمشيا مع استراتيجيات الشركة المعتمدة، مسؤولية تشكيل أو إعادة هيكلة أي مشروع مشترك أو شراكة بما في ذلك أي نفقات مرتبطة بها، استعراض قدرات الشريك التجاري/المطورين المشاركين في المشاريع التي تقوم بها الشركة، على اللجنة ان تتمتع بصلاحيات وسلطات المجلس في أداء المهام الموكلة لها وصلاحيات الاعتماد الموكلة لها من قبل المجلس باستثناء ما يلي: (الموافقة على الميزانية السنوية، الموافقة على التقارير المالية الدورية السنوية، الموافقة على خطط العمل الاستراتيجية للشركة).

ومن مهامها استعراض وتقديم التوصيات المناسبة إلى المجلس فيما يتعلق بإدارة الشركة "للمسؤولية الاجتماعية للشركة" والمتعلقة بالموظفين والمجتمع والبيئة، ومراقبة الامثال لسياسات الشركة فيما يتعلق "بالمسؤولية الاجتماعية للشركة"، وايضا تقوم اللجنة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية بتحديد المخاطر الاجتماعية والبيئية المهمة/الرئيسية وتقييم الإدارة السليمة لتلك المخاطر.

تشكيل اللجنة التنفيذية واجتماعاتها:

بلغ عدد اجتماعات اللجنة خلال العام 2015م (1) اجتماعا، وتضم اللجنة الأعضاء التالية أسمائهم:

تاريخ الاجتماع	نوع العضوية	الأعضاء
12/15	غير تنفيذي	فهد بن عبدالله بن دخيل رئيس اللجنة
✓	غير تنفيذي	خالد بن سليمان الجاسر عضو اللجنة
✓	مستقل	خالد بن صالح الهذال عضو اللجنة

المكافآت والبدلات المصروفة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي و المدير المالي

تقوم الشركة بدفع مكافآت مصاريف حضور الجلسات لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان، كما تقوم بدفع رواتب ومكافآت وتعويضات لكبار التنفيذيين حسب العقود المبرمة معهم. وفيما يلي تفاصيل المصاريف والمكافآت والرواتب المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين:

خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي (000 ريال)		أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين/الاعضاء المستقلين	أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين	البيان
6,141	-	-	-	الرواتب والتعويضات
314	92	-	-	البدلات
1,945	450	-	-	المكافآت الدورية والسنوية
-	-	-	-	الخطط التحفيزية
-	-	-	-	أي تعويضات او مزايا عينية اخرى تدفع بشكل شهري او سنوي
8,400	542	-	-	الإجمالي

*تماشياً مع سياسة بنك البلاد، فقد تنازل عضو مجلس الادارة الأستاذ / خالد بن سليمان الجاسر (غير تنفيذي) الرئيس التنفيذي لبنك البلاد عن مكافآته وبدلات الحضور المقررة لأعضاء المجلس واللجان.

الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

قيمة العقد (مليون ريال سعودي)	مدة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	طبيعة العقد
1,287,000	2013/1/1 م إلى 2017/12/31	خالد بن عبدالعزيز المقيرن رئيس مجلس المديرين	عقد ايجار المعرض رقم (2) لشركة البلاد للاستثمار، الواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارة) والعائدة ملكيته لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة

1,089,000	2013/1/1م إلى 2017/12/31	خالد بن عبدالعزيز المقيرن رئيس مجلس المديرين	عقد ايجار موقع شركة البلاد للاستثمار مكتبين رقم (103)، (104) الواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت) والعائدة ملكيته لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة
5,000,000	2008/5/14م وتجدد سنوياً	بنك البلاد	اتفاقية اداء الخدمات (SLA)
7,376,000			الإجمالي

وتؤكد الادارة بان جميع المعاملات قد تمت بنفس الشروط المطبقة على المعاملات مع الاطراف الاخرى.

صفقات بين الشركة واشخاص ذو علاقة

الاسم	ارصدة المحافظ مدارة من قبل الشركة
بنك البلاد	6,555,739,620.95

ويتمثل المبلغ في الجدول السابق (رصيد) المحفظة/ المحافظ المملوكة لبنك البلاد(مالك الشركة)، والتي تدار من قبل الشركة، بنفس الشروط المطبقة على نفس الاعمال التي تخص عملاء الشركة الاخرين.

المخاطر الحالية والمستقبلية

تعكف ادارة المخاطر على تفعيل الدور الرقابي فيما يتعلق بمتابعة اداء الادارات الاخرى واعتماد وتنفيذ الخطة الموضوعية والتي من اهم اهدافها بناء وتفعيل الدور الرقابي المصاحب للأعمال الحالية وذلك من خلال عدة مهام ومنها على سبيل المثال تقييم المراقبة الذاتية لمستوى المخاطر لجميع الادارات (Risk Control Self-Assessment)، تقييم المنتجات الجديدة التي تساهم بدورها من رفع كفاءة الاعمال وتحقيق الاهداف الاستراتيجية الموضوعية من قبل المجلس، تفعيل لجنة المخاطر الادارية، تفعيل الدور الرقابي فيما يتعلق بمراجعة الاداء وتحديد المخاطر المصاحبة، ووضع الية للاستقلال عن قطاع المخاطر بالبنك، والقيام بمهام ادارة المخاطر داخليا على اكمل وجه وذلك بالاعتماد على مستوى يتناسب ويفي بمتطلبات هيئة السوق المالية ووجوب عدم وجود أي اختلاف جوهري في الية تنفيذ الاعمال عن قطاع المخاطر بالبنك (كشركة مالكة) والتي تعتبر احد المؤسسات المالية التابعة لمؤسسة النقد العربي السعودي، وفي حال وجود اختلاف جوهري فيتم الاخذ بما يفرضه متطلبات هيئة السوق المالية.

وتتعرض الشركة وانشطتها الى مخاطر منها المستقبلية والحالي، حيث تقوم إدارة المخاطر بالشركة بمراقبة تلك المخاطر والمسؤولية عن المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية وهي المسؤولية عن الالتزام بمتطلبات هيئة السوق المالية فيما يتعلق بتقييم مستوى كفاءة راس المال، ويتوقع من الادارة خلال العام الجاري 2016م بالعمل على ما يساهم على تحقيق الفعالية الرقابية وخلق مستوى متوازن يساعد الادارات على تحقيق اهدافها الموضوعية وبين انواع المخاطر المتوقعة، وتعتبر ادارة المخاطر ادارة مستقلة ليست تابعة لإدارات الشركة وذلك لضمان عدم الانحياز لأي من الادارات المعنية وتفعيل دور الادارة الرقابي وتشمل عملية تحليل المخاطر بالشركة المخاطر التالية:

مخاطر الائتمان: تتركز المخاطر الائتمانية من خلال النشاط التمويلي والاستثماري من خلال (تمويل عملاء صفقات هامش التغطية على أي اوراق مالية)، حيث يتم دراسة وتحديد درجة المخاطر الائتمانية لجميع العملاء، وتناسب الية التقييم بما يتناسب بالإيفاء بجميع متطلبات هيئة السوق المالية بهذا الخصوص اولن ومن ثم الجمع بين الاسلوب التحليلي الرقمي من خلال بطاقات نتاج يتم من خلالها تحديد ملأة العميل لقياس احتمالية التعثر ان وجدت، وحجم المبالغ المتعثرة.

الضوابط التي سيتم اتباعها: يجب ان تقوم الشركة باتباع السبل لتخفيف من المخاطر الائتمانية الى المستويات التي تتناسب مع قابلية اعتماد تلك المخاطر، وذلك عن طريق دراسة وتحليل البيانات لمعرفة امكانية الالتزام والسداد، وسيتم اعتماد الموافقات الائتمانية بناء على التوافق المشتركة، وتتمثل الصلاحية بتحديد المبلغ وليست على درجة التقييم المكتسبة، اعتماد على التقييم الكلي للعميل.

مخاطر السوق: هي المخاطر المتعلقة بتقلبات اسعار الاسهم، حيث يعمل تذبذب الاسعار على امكانية حدوث خسائر في حال نزول الاسعار. والهدف من ادارة مخاطر السوق هو مراقبة اداء وتقلب الاسعار وتحديد قيمة التأثير على السيولة بالشركة والقدرة التمويلية لديها وذلك فيما يتعلق بالاستثمار في الاسهم من خلال برنامج تمويل العملاء بصفقات هامش التغطية.

مخاطر السيولة: تتركز مخاطر السيولة على عدم قدرة الشركة على تلبية طلبات التمويل بتكلفة تتناسب مع الخطة الموضوعية، او عدم القدرة على تصفية المحافظ في حال وصولها للحد الأدنى بالسرعة المطلوبة وذلك للحفاظ على السعر المناسب.

مخاطر العمليات: تتركز تلك المخاطر بجميع الخسائر الناتجة عن خلل بآلية سير الاعمال وتنتج من الالخطاء البشرية او خلل في النظم التقنية المستخدمة حيث يتم اعتبار عوامل نشوؤها عوامل داخلية، وعالية ستقوم إدارة المخاطر بالشركة ودراسة وتقييم

جميع النقاط الرقابية الداخلية للشركة. وتعتمد آلية مراقبة مخاطر العمليات والحد منها على النقاط التالية:

- تحليل وتقييم الأنشطة مقارنة بالأهداف الموضوعية والعمل على تخفيف التعرض لتلك المخاطر.
- تحليل مخاطر العمليات في المنتجات الحالية والجديدة وجميع الأنشطة المتعلقة بها ومن ثم مقارنة المؤشرات الحالية المتبعة بالمؤشرات الواجب اتباعه، ومن ثم تعديل الاجراءات والسياسات لتتضمن تلك الخطوات التصحيحية، والعمل على مراقبة تلك المؤشرات ومراقبة مستوى التعرض لمخاطر العمليات.

مخاطر السمعة ومخاطر عدم الالتزام بقوانين هيئة السوق المالية: هي المخاطر التي من شأنها خلق نظرة سلبية عن الشركة بالمقام الاول من ثم طاقم العمل مما يقلل فرص التوسع بالأعمال وكسب ثقة العملاء، اما ما يتعلق بمخاطر عدم الالتزام بقوانين هيئة السوق المالية والتي من الممكن ان يتم فرض غرامات على تلك الأنشطة المخالفة التي تعكس ضعف احد الجهات الرقابية والذي ينعكس على الدور الرقابي بالشركة بصورة عامة.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

قامت الشركة بتنفيذ اعمال المراجعة لجميع اقسام الشركة خلال العام 2015م بنهاية كل ربع. وتركزت الية المراجعة الداخلية على مراجعة وتقييم المخاطر ومن ثم عرض التوصيات والخطوات التنفيذية الصحيحة لتفعيل تلك التوصيات ومتابعة الية سير الاعمال ومن ثم اعادة تقييم تلك التوصيات. وبناءً على مرئيات لجنة المراجعة وايماننا بدور المراجع الداخلي فقد تم البدء بدراسة اعادة تكليف شركة المراجعة الداخلية (Protiviti) للقيام بمهام المراجعة الداخلية للعام الحالي 2016م. تم اعتماد خطة المراجعة الداخلية على تقييم المخاطر للسنوات الثلاثة القادمة، وتم تحديد الخطوات بهذه المرحلة من المشروع والمعطيات على النحو التالي:

الخطوات المتبعة

اداء المراجعة

آلية المراجعة الداخلية

تحديد المخاطر

النشاطات

تقديم واعتماد خطة وآلية المراجعة المتبعة

تطوير خطة المراقبة الداخلية لجميع الاقسام اعتمادا على آلية التنفيذ والتشغيل الحالية والمخاطر المتعلقة بها.

مناقشة النقاط التالية: المخاطر الاساسية وآلية التنفيذ.

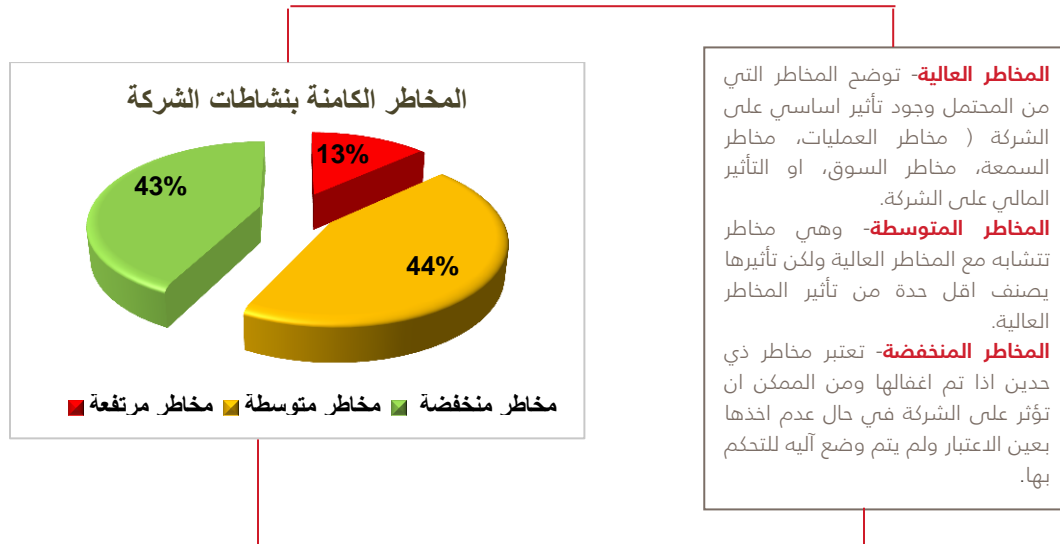
التقارير او النتائج

تقديم التقارير ومراجعة تلك التقارير باجتماعات لجنة المراجعة

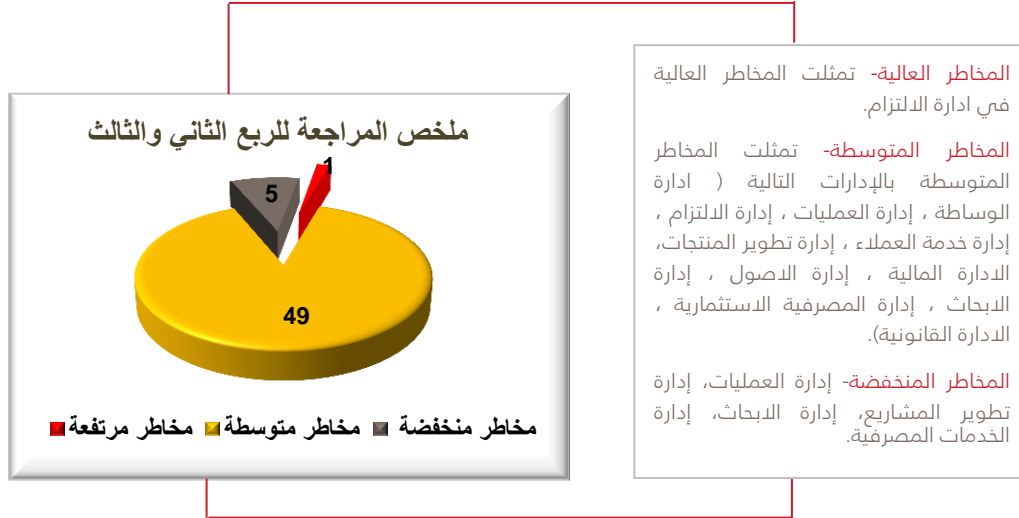
خطة المراجعة الداخلية للثلاثة سنوات القادمة.

يتم بعدها تحديد مستوى المخاطر لكل إدارة.

تم الية المراجعة الداخلية اعتماد على المخاطر الكامنة بنشاطات الشركة، حيث تم الاجتماع مع جميع الادارات بالشركة وتم الاتفاق على الضوابط التي تمكن النشاط من تلافي تلك المخاطر. واسفرت نتائج تقييم المخاطر كالتالي:



اما فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية للربع الثاني والثالث وكانت المراجعة للإدارات التالية (ادارة الوساطة ، ادارة العمليات ، ادارة الالتزام ، ادارة خدمة العملاء ، ادارة تطوير المنتجات، الادارة المالية ، ادارة الاصول ، ادارة الابحاث ، ادارة المصرفية الاستثمارية ، الادارة القانونية).



ملخص نتائج المراجعة للعام 2015م كانت كالتالي:

تصنيف الملاحظات			الملخص	
مخاطر عالية	مخاطر متوسطة	مخاطر منخفضة	الادارات	الفترة
-	6	-	إدارة الوساطة	الربع الثاني
-	7	1	إدارة العمليات	الربع الثاني
1	4	-	إدارة الالتزام	الربع الثاني
-	8	-	إدارة خدمات العملاء	الربع الثاني
-	2	-	إدارة تطوير المنتجات	الربع الثاني
-	6	1	الادارة المالية	الربع الثالث
-	5	-	إدارة الاصول	الربع الثالث
-	4	2	إدارة الابحاث	الربع الثالث
-	2	1	إدارة الاستثمار الخدمات المصرفية	الربع الثالث
-	5	-	الادارة القانونية	الربع الثالث
-	2	-	إدارة الاستثمار العقاري	الربع الرابع
-	2	3	إدارة الموارد البشرية	الربع الرابع
3	1	-	إدارة المخاطر	الربع الرابع
-	2	-	إدارة المساعدة الادارية	الربع الرابع
2	3	1	إدارة تقنية المعلومات	الربع الرابع
6	59	9	المجموع	

قامت لجنة المراجعة بالشركة خلال العام 2015م من خلال عملها واجتماعاتها مع مراجعي الحسابات بالتحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية في حماية أصول الشركة وتقييم مخاطر العمل وقياس مدى كفاءة الأداء كجزء من مهمة مراجعته للبيانات المالية الختامية للشركة ، وتؤكد انه لا يوجد نتائج ضعف جوهرية لنظام الرقابة الداخلي للشركة.

العقوبات المفروضة على الشركة من قبل الجهات الرقابية:

خلال العام 2015 تم فرض غرامات مالية على الشركة ناتجة عن الأعمال التشغيلية وقد تم معالجتها، فيما يلي بيان بالغرامات التي فرضت على الشركة من الجهات الإشرافية:

الجهات الرقابية	عدد الغرامات	مجموع الغرامات
هيئة السوق المالية	9	610,000 ريال سعودي

المعايير المحاسبية المطبقة

تم اعداد القوائم المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2015م، وفقا للمعايير المحاسبية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وبشكل يظهر عدالة المركز المالي لها، علما بان تقرير المحاسب القانوني لم يتضمن أي تحفظات على القوائم المالية السنوية. ولا توجد أي اختلافات عن تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

اقرارات من مجلس الادارة لمتطلبات نظام الحوكمة:

طبقا لتعميم هيئة السوق المالية رقم (ص/16/19/6) بتاريخ 1437/3/23هـ الموافق 2016/1/3م، على ضرورة الإفصاح في التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن بعض المتطلبات المذكورة في التعميم، عليه يقر المجلس بما يلي:

لا يوجد على الشركة أية التزامات مالية أو قروض قائمة أو أدوات دين قابلة للتحويل أو الاسترداد أو أوراق مالية تعاقدية ولم تصدر أية أدوات دين خلال العام 2015م.

لا يوجد أي مصلحة أو أوراق مالية تعاقدية وحقوق اكتتاب تعود لأعضاء مجلس إدارة الشركة في أسهم الشركة خلال عام 2015.

لا يوجد هناك أي عقد كانت الشركة طرفا فيه، ويوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهريّة لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة، أو للرئيس التنفيذي، أو المدير المالي، أو لأي شخص ذي علاقة بأي منهم غير ما ذكر في إفصاح أطراف ذات علاقة.

وفي الختام يتوجه رئيس وأعضاء مجلس المديرين لمقام لخدم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد ومعالي رئيس هيئة السوق المالية وكافة منسوبيها، ومعالي وزير التجارة وكافة منسوبيها، بالشكر والامتنان لما يبذونه من رعاية واهتمام ودعم مستمر، والشكر موصول لمجلس إدارة بنك البلاد على ثقتهم الغالية ودعمهم المتواصل. كما ينتهز مجلس المديرين هذه الفرصة ليعرب عن خالص شكره وتقديره لكافة العاملين في إدارات الشركة لجهودهم المخلصة خلال العام 2015م، وإلى المزيد من الازدهار والتقدم في الأعوام القادمة.

والله ولي التوفيق،،،